وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي
المركز الجامعي سي الحواس- بريكة.
معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية.
قسم العلوم: العلوم الانسانية.

مطبوعة بيداغوجية عن بعد عبرمنصة مودل"MOODLE" في مادة

-الولايات المتحدة والشرق الأوسط 1940/ 1958م.

موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تاريخ الوطن العربي المعاصر

السنة الدراسية: 1442-1443هـ/2021-2022م

الفهـــــرس

- ✓ الشرق الاوسط في المنظور الاستراتيجي الأمريكي.
- ✓ إرهاصات المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط.
- ✓ نشأة اللوبي الصهيوني وتأثيره على السياسة الخارجية الأمريكية.
- ✓ نشأة اللوبي الصهيوني وتأثيره على النخب القيادية في أمريكا.
- ✓ دور أمريكا في ميلاد الكيان الصهيوني.
  - المشروع الأمريكي بوضع فلسطين تحت الوصاية الدولية 20 أبريل 1948م.
  - قيام الكيان الصهيوني والاعتراف الأمريكي به.
  - الموقف الأمريكي من تقرير الوسيط الدولي برنادوت.
  - إنشاءلجنة التوفيق الدولية 1948م والموقف الأمريكي منها.
- ✓ دور أمريكا في الصراع العربي الصهيوني خلال حرب 1948م.

مقدمة:

تعتبر دراسة تاريخ العلاقات الدولية في التاريخ المعاصر، خصوصا ما تعلق بالعلاقات بين الشرق الأوسط والولايات المتحدة، امتدادا طبيعيا لتاريخ العلاقات بين الشرق والغرب منذ القدم، بالرغم من اختلاف الزمان والمكان والأحداث، فقد لعب العرب وغيرهم من ساكنة المشرق دورا بارزا في العلاقات الدولية خلال العصر لحديث والمعاصر، سواءً سلبا أو إيجابا، وكانت بلادنا العربية والإسلامية مسرحا للكثير من الأحداث التي مازالت تأثيراتها إلى يوم الناس هذا، ونحن سنحاول قدر المستطاع دراسة تلك الأحداث التاريخية بنوع من التفصيل والتمحيص أيضا، لمعرفة الأسباب والوقائع والنتائج المترتبة عن تلك الأحداث، لأن دراسة تاريخ الأمم السابقة هي ليست دراسة سطحية هدفها إعادة كتابة الواقعة التاريخية وتلقينها للطلبة، بقدر ما هي دراسة تمحيصية تحليلية، هدفها الأساس هو أخذ العبر والدروس من أجل بناء جيل فريد يعرف ماله وما عليه، يحلل ويناقش، يفهم الماضي ويستشرف المستقبل، حتى نستطيع بناء أوطاننا على أسس صحيحة ومتينة ونتفادى أخطاء الماضي.

أهداف التعليم:

- دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

- تحكم اللوبي الصهيوني في مفاتيح سياسة أمريكا الخارجية في المنطقة.

- دعم قادة الولايات المتحدة الأمريكية الكامل للكيان الصهيوني. على حساب الفلسطينيين وحركات التحرر العربية.

المحاضرة رقم 01-

دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

1-الشرق الأوسط في المنظور الاستراتيجي الأمريكي.

في الرابع والعشرين من فبراير سنة 1955م وقع العراق وتركيا على معاهدة عسكرية تطورت فيما بعد لتصبح منظمة أكثر اتسعا تضم بريطانيا وباكستان وإيران، وقد قصد بحلف بغداد، وهو الاسم الذي صارت تعرف به، أن يتشابك مع سلسلة من التحالفات التي تحيط بالاتحاد السوفياتي بالفعل، مثل حلف الناتو" Nato" وحلف جنوب شرق آسيا، والحلف الأمني لأستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة، وكان دور حلف بغداد من المنظور الغربي هو الدفاع عن الشرق الأوسط ضد التهديد السوفياتي، وكان تكوين الحلف في جوانب كثيرة إنجازا لمفهوم القسم الشمالي الخاص لوزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دلاس الذي وضعه في أعقاب جولته في الشرق الأوسط باعتباره وزير الخارجية الأمريكية في مايو من سنة 1953، ورغم دعم الولايات المتحدة لحلف بغداد من وراء الكواليس وانضمامها إلى بعض تعهداته، فهي لم تنضم إليه رسميا قط، بل إنها طرحت في سنة 1957 مبدأ أيزنهاور الذي أدى في الغالب إلى حل الحلف[1].

اعتبرت واقعة حلف بغداد أمرا هامشيا في التاريخ الأمريكي، إلا أن الدراسات الحديثة القائمة على المواد الأرشيفية التي رفع الحظر عنها صححت هذا المفهوم إلى حد ما، وتقدم هذه الدراسات التي تركز في المقام الأول على الدور الذي قامت به الولايات المتحدة وبريطانيا في تأسيس الحلف، ثلاثة تفسيرات: يرى أول التفسيرات الحلف على أنه مبادرة أمريكية، أما الثاني فيراه على أنه مبادرة أمريكية "خطفتها" بريطانيا، في حين يراه الثالث على أنه مبادرة بريطانية، وهذه الدراسات تقلل من أهمية دور القوى الإقليمية -وبالأخص العراق وتركيا-في تكوين الحلف، بل إنه في تحليل حلف بغداد في إطار العلاقات الأمريكية البريطانية، لا تتعمق معظم الدراسات في بحث القيود الكونية والداخلية التي عوقت انضمام الولايات المتحدة وبتحديد أكثر، فهي تهمل العديد من الأسئلة المهمة: لم سمحت الولايات المتحدة لبريطانيا بالاستيلاء على المبادرة؟ ماذا كان غرض السياسة الأمريكية الغامضة تجاه الحل، وما مقدار نجاحها؟ كيف شكلت الخلافات فيما بين الدوائر

[1] ديفد ليش: الشرق الأوسط والولايات المتحدة، ترجمة أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 2005م، ص 165.

المختلفة السياسة الأمريكية تجاه الحلف؟ وأخيرا، ما الذي تقوله لنا هذه الواقعة عن طبيعة العلاقات بين أيزنهاور ودلاس؟

2-إرهاصات المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط:

حتى مجيئ الإدارة الجمهورية بقيادة الرئيس دوايت دي أيزنهاور ودلاس في سنة 1953، كان الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط محدودا، وكان السبب في هذا التحفظ الجزئي هو التورط الأمريكي الموسع في الحرب الباردة وسعي الولايات المتحدة إلى احتواء التوسع السوفياتي في أوروبا الغربية، مما أدى على طرح مبدأ ترومان سنة 1947م وتشكيل حلف الناتو سنة 1949م، ولكن اهتمامات الولايات المتحدة بالشرق الأوسط لم يكن أمرا هينا، فمن الناحية الاستراتيجية، كان ينظر إلى المنطقة على أنها مصدر النفط، ومركز الاتصالات، ودرع أفريقيا والمحيط الهندي، وهي لا تقل أهمية من حيث كونها قاعدة هجومية لا يمكن الاستغناء عنها ضد الاتحاد السوفياتي، إلا أن الشرق الأوسط كان يعتبر مسؤولية خاصة ببريطانيا والكومنولث، وذلك بسبب دور بريطانيا التاريخي وسيطرتها على القواعد العسكرية هناك.

بعد تكوين حلف الناتو، بحثت الولايات المتحدة إنشاء منظمة دفاع إقليمية في الشرق الأوسط، غير أن كل الخيارات المتاحة بدت غير ناضجة أو غير مناسبة، وفي الوقت نفسه ظلت المعاهدات الثنائية بين بريطانيا والعديد من الدول العربية الأساس بالنسبة للأمن الغربي، وأدى اندلاع الحرب الكورية التي أعقبتها أزمة النقط الإيرانية في مارس من سنة 1951 إلى تغيير التفكير الأمريكي، فقد باتت الولايات المتحدة مقتنعة بأن الحرب الباردة ليست مقصورة على المسرح الأوروبي وأن المناطق البعيدة مثل الشرق الأوسط معرضة للاختراق السوفياتي، وأدت الحرب الباردة على المدى الطويل إلى تبني سياسة جديدة تسمى "النظرة الجديدة"، وعلى المدى القصير رأت الولايات المتحدة وبريطانيا أن هناك حاجة إلى سياسة أكثر جرأة للدفاع عن الشرق الأوسط، وهو تحالف مضاد للاتحاد السوفياتي، يضم الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وتركيا وأستراليا ونيوزيلاندا وجنوب أفريقيا، وكانت مصر الدولة الإقليمية الوحيدة التي منحت وضع الدولة المؤسسة، وهو قرار حددته القيمة الاستراتيجية لمنطقة السويس، وكذلك رغبة بريطانيا في التغلب على توقف المفاوضات بشأن المعاهدة المصرية البريطانية، ولعدم قدرة الحكومة المصرية الانضمام إلى ما اعتبر تأييدا للاحتلال البريطاني، ومعاناتها

من مجموعة من المشاكل الداخلية، رفضت القاهرة العرض وألغت في الوقت نفسه معاهدة 1936 وفي غياب مصر، تلاشت فكرة قيادة الشرق الأوسط[1].

أدى تعديل فكرة قيادة الشرق الأوسط الذي جرى خلال النصف الأول من سنة 1952 إلى مشروع أمريكي بريطاني مشترك لإقامة منظمة للتخطيط مقرها قبرص تسمى "منظمة دفاع الشرق الأوسط" وأدى الانقلاب العسكري الذي وقع في مصر في جويلية من سنة 1952 إلى تعليق تنفيذها، وإن أحيا الآمال الغربية في أن يكون النظام الحاكم المصري الجديد على استعداد لمناقشة خطة قيادة الشرق الأوسط، خاصة في ضوء الاتصالات التي تمت بين وكالة الاستخبارات المركزية والضباط المتمردين قبل استيلائهم على الحكم، إلا أن محمد نجيب وجمال عبد الناصر، وهما الضابطان القياديان رفضا إلزام نفسيهما بأية خطط دفاعية غربية تُخضع مصر للسيطرة الأجنبية، وكان بذلك واضحا أن مصر-حجر الزاوية في التخطيط الاستراتيجي الغربي-قد أصبحت حجرة عثر في سبيل إقامة منظمة دفاعية شرق أوسطية، وكان لا بد من وجود اتجاه جديد للتفكير، وهذا هو على وجه الدقة ما عرضه دلاس بمفهومه الخاص بالقسم الشمالي.

في سنة 1953 ابتكرت إدارة أيزنهاور "النظرة الجديدة" وكانت تنبع في الأساس من الحاجة إلى تقليل الإنفاق العسكري، وجاءت الاستراتيجية الجديدة كذلك كرد فعل لأزمة برلين والحرب الكورية التي تركت للعدو -طبقا للرؤية النقدية-حرية اختيار الزمان والمكان والظروف الخاصة بأية مواجهة، وهكذا فقد كان المقصود بتلك السياسة هو حماية مصالح أمريكا الكونية بدون المخاطرة بخلق "كوريتين" جديدتين، يضاف إلى ذلك أنها بمثابة رد فعل على اختبارات القنبلة الهيدروجينية التي أجراها الاتحاد السوفياتي في سنة 1953 وأنهت الاحتكار الغربي لهذا النوع من الأسلحة، وكانت النظرة الجديدة تعني أن الولايات المتحدة سوف تقابل أي عدوان شيوعي "برد ضخم بالوسيلة التي تحددها والمكان الذي تختاره"، أدى ذلك إلى تخفيض حاد في ميزانيتي الجيش والبحرية، وفي المقابل زيدت ميزانية القوات الجوية، التي دربت على تنفيذ الضربات الذرية، زيادة ضخمة، إلا أن مصداقية الضربة الثانية الأمريكية كانت تعتمد على محاصرة الاتحاد السوفياتي بالقواعد الجوية التي يمكن أن تهاجم منها القاذفات الأمريكية، واقتضى هذا وجود قواعد في أوروبا وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، ولأن الناتو كان قد أقيم بالفعل في أوروبا وبدأ شكلا ما من أشكال التنظيم الذي يتكون في آسيا (يتكون حلف جنوب شرق آسيا في سبتمبر من سنة 1954)ن فقد كان ينظر إلى الشرق الأوسط على أنه الفراغ المتبقي في الحزام

[1] ديفد ليش: المصدر السابق، ص 167.

الاستراتيجي الذي يجرى بناؤه حول الشيوعيين، الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية.

ثبت أن جولة دلاس في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا في مايو من سنة 1953 نقطة تحول في صياغة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ففي أعقاب مهمته أدرك دلاس أن النزاع المصري البريطاني، والصراع العربي الصهيوني، ومسألة الشرعية المحلية، كانت أكثر أهمية للنظام المصري الثوري من السوفييت، وفي المقابل، كان يظن أن دول القسم الشمالي-تركيا وباكستان وإيران والعراق وربما سوريا-أكثر اهتماما بالمنطقة الإقليمية، وفي جويلية من سنة 1953 وضعت استنتاجات دلاس في مذكرة لمجلس الأمن القومي حددت أهداف الولايات المتحدة وسياساتها في الشرق الأوسط، وعموما، فقد حثت الورقة على وضع خطط سرية للدفاع عن المنطقة مع بريطانيا وتركيا وغيرها من الدول الشمالية.

قدم رئيس هيئة الأركان الأمريكي المذكرة لوزارة الدفاع الأمريكية في نوفمبر من سنة 1953ونصحها بتشجيع تركيا وباكستان وإيران العراق على إقامة منظمة دفاعية إقليمية، وبذلك يلتف حول القضايا الشائكة الخاصة بالنزاع المصري البريطاني والصراع العربي الصهيوني، والواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها دور فعال في التوصل إلى عقد معاهدة صداقة وأمن جماعي بين تركيا وباكستان، انشط مؤيدي التعاون مع الغرب، في أبريل من سنة 1954 ورغم المحاولات الأمريكية لتصوير الاتفاقية على أنها مبادرة "محلية"، فقد كان واضحا أن الولايات المتحدة هي التي أدارتها، وكان الغرض من المعاهدة أن تكون نواة لمنظمة دفاعية أوسع تضم فيها أعضاء آخرين من عربا ومسلمين ، بموافقة رسمية أو ضمنية من واشنطن، وحين وافق العراق على التوقيع على الاتفاقية الحربية مع الولايات المتحدة في أبريل، بدا أنه قد أصبح أول دولة عربية تنضم إلى المعاهدة التركية الباكستانية، في ذلك الوقت لم يبد مفهوم دلاس الخاص بالقسم الشمالي أنه مبتكر فحسب، بل ناجح كذلك[1].

انعكست أهمية الاتفاقية التركية الباكستانية في التفكير الأمريكي على بيان سياسة مجلس الأمن القومي ففي جويلية من سنة 1954، بدأ التأكيد على المصالح في الشرق الأوسط، والاعتراف بتراجع النفوذ البريطاني، وقد أشار البيان إلى أن هذه المعاهدة هي الخطوة الأولى في اتجاه خلق ترتيب دفاعي إقليمي محلي يضم كذلك إيران والعراق، وقد اعترف بأنه ما دام النزاع المصري البريطاني مستمرا بلا حل فسوف تظل فرص ضم دول

[1] ديفد ليش: المصدر السابق، ص 167.

عربية أخرى إلى المنظمة ضعيفة، ومع ذلك فقد نصت الوثيقة على ربط مصر بترتيبات دفاعية إن هي طلبت ذلك، على أن يوضح لها أن مفهوم "القسم الشمالي" لا ينتقص من الأهمية التي توليها الولايات المتحدة لتقوية مصر، كما أولت الوثيقة أهمية للموقف البريطاني في تحديد نجاح مفهوم القسم الشمالي، حيث نصحت واضعي السياسات ببذل الجهد من أجل القضاء على الشكوك التي لدى المملكة المتحدة في الوقت الراهن.

في الوقت الذي بدأ فيه العالم العربي يشعر بتداعيات الاتفاقية التركية الباكستانية، كان دلاس مشغولا بتشبيك سلسلة المعاهدات المحيطة بالاتحاد السوفياتي في جنوب شرق آسيا، وفي أعقاب الحرب الكورية، ظلت المنطقة في حالة من عدم الاستقرار إلى حد كبير بلغت أوجها بخسارة الفرنسيين معركة ديان بيان فو أمام قوات فيت منه في 08 ماي من سنة 1954، أعقب ذلك مؤتمر جنيف في جويلية حيث تقرر منح الاستقلال لكمبوديا ولاوس، بينما قسمت فيتنام مؤقتا إلى كيانين، وأدت الرغبة الغربية في تحقيق الاستقرار في المنطقة، وكذلك وقف انتشار الشيوعية، إلى إقامة حلف جنوب شرق آسيا الذي ضم الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وأستراليا ونيوزيلاندا وباكستان والفليبين، وتعهدت الدول الموقعة بالتشاور في حال وجود خطر مشترك، ومد بروتوكول منفصل حماية حلف جنوب شرق آسيا إلى أراضي لاوس وكمبوديا وفيتنام الجنوبية[1].

مّكن التوقيع على معاهدة جنوب شرق آسيا دلاس من التركيز على الفراغ الأخير في سلسلة المعاهدات، وهو الشرق الأوسط وزاد توقيع الاتفاقية المصرية البريطانية في أكتوبر من سنة 1954 من آمال الولايات المتحدة في أن تكون بريطانيا العظمى ومصر أكثر ترحيبا في موقفهما من المعاهدة التركية الباكستانية، إلا أنه سرعان ما بات واضحا أن المعاهدة لم تكون أساسا لمنظمة دفاعية أوسع، ومن الواضح أن الولايا المتحدة أساءت الحكم على سلوك الفاعلين الرئيسيين الثلاثة؛ وهم بريطانيا والعراق ومصر، فمع أن البريطانيين كانوا يعتبرون -وبصورة كبيرة-شريكا في الحرب الباردة، فقد كانوا حريصين على الاحتفاظ بسياسة فعالة ووجود عسكري في الشرق الأوسط، إلا أن مفهوم القسم الشمالي كان يهدد بتحويل مركز اهتمام الدفاع الإقليمي من مصر إلى دول تقع على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي، مما يقلل من نفوذ بريطانيا، وكان الهاشميون في العراق يأملون من جانبهم في الاستفادة من فكرة الدفاع الإقليمي باعتبارها آلية تمكنهم من تعديل المعاهدة العراقية البريطانية وطرح طلب معقول بالسيطرة العربية، ومن الواضح أنهم أدركوا أنه حتى إذا انضموا إلى معاهدة ترعاها الولايات المتحدة فلن يكون ذلك بمثابة أداة لتعديل المعاهدة العراقية البريطانية، وأنه بالانضمام إلى معاهدة غير عربية قائمة تكون

[1] ديفد ليش: المصدر السابق، ص

احتمالات تولي العراق قيادة هذا المشروع ضئيلة، وكان الطرف الرئيسي الثالث-مصر- عازما على الدفاع عن دوره القيادي الملحوظ في العالم العربي الذي بدا أن تحركات العراق تعد تحديا له، ونتيجة لهذه المصالح المتضاربة، رفضت المعاهدة التركية الباكستانية كأساس للدفاع الإقليمي، ووضع العراق وتركيا-بدعم إيجابي من الاعتراف البريطاني والأمريكي-بدلا من ذلك صيغة مختلفة إلى حد ما توجت بحلف بغداد[1].

المحاضرة رقم 2: نشأة اللوبي الصهيوني وتأثيره على السياسة الخارجية الأمريكية

اللوبي كمصطلح سياسي يمكن تعريفه بأنه مجموعة من العملاء والنشطاء، والذين لهم مصالح خاصة، ويمارسون ضغوطا على الموظفين خاصة المشرعين بهدف التأثير عليهم، هذا وتخضع عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية بالدرجة الأولى للمصلحة القومية، وبالرغم من أن أمريكا أكبر من اللوبي الصهيوني، إلا أن هذا اللوبي يبقى أحد المؤثرين في صنع القرار الأمريكي، حيث كثيرا ما تحتاج إليه الإدارة الأمريكية[2] .

المؤسس الحقيقي والفعلي للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية هو ويليام بلاكستون (1841-1935م) الصهيوني - غير اليهودي الذي أرسل سنة 1891 التماسا إلى الرئيس الأمريكي هاريسون يحثه فيه على إعادة فلسطين لليهود. وقد وقع على هذا الالتماس عددا من الشخصيات المسيحية واليهودية، ولكن كان هناك معارضة يهودية قوية لمثل هذه الاتجاهات الصهيونية. إما من منظور ديني أو منظور اندماجي. وقد تصاعدت هذه الاتجاهات اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالشرق الأوسط[3].

في سنة 1906م تم إنشاء" اللجنة اليهودية الأمريكية "في نيويورك لحل المشكلات السياسية والإجتماعية لليهود، خاصة بعد تدفق أعداد كبيرة منهم القادمين من أوروبا

---

[1] ديفد ليش: المصدر السابق، ص 170.

[2] صالح زهر الدين: اليهود الأمريكيون واللوبي الصهيوني، موسوعة الإمبراطورية الأمريكية، مكتبة .الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 2004 .،ص 7.

[3] عبدالوهاب المسيري، اليهود واليهودية الصهيونية، المجلد6 ، دار الشروق، مصر، 1999 ،ص261

الشرقية، وعلى الرغم من انقسامهم إلى مجموعات إثنية وإصلاحية ومحافظة ومتدينة، واختلافهم في العديد من القضايا الأمريكية، وتفشي المنفعة والمصالح الشخصية بينهم، وغيرها من المشاكل .إلا أنهم مازالوا يشكلون لوبي مؤثر في السياسة الأمريكية، وفي إنتخاب الرئيس الأمريكي[1]، ومع أنهم يشكلون نسبة ضئيلة مقارنة مع الشعب الأمريكي إلاأن لهم تأثير كبير يفوق حجمهم بدرجات كبيرة وذلك لعدة أسباب:

•الثراء اليهودي :حيث يعتبر اليهود من أكثر الأقليات ثراءً في العالم، الأمر الذي مكنهم من استثمار أموالهم وثرواتهم لممارسة التأثير السياسي والإعلامي.

•تمويل الحملات الانتخابات :يعتبر اليهود من كبار ممولي الحملات الرئاسية الأمريكية.

•مقدرة اليهود على التنظيم وتشكيل مجموعات ضغط فيهود الولايات المتحدة منظمون ويعملون بمؤسسات وهيئات فعالة ونشطة سنةلة في خدمة القضايا المهمة والكبرى، وخاصة فيما يتعلق بدعم الكيان الصهيوني، وذلك باستخدام أفضل طرق الإتصال والضغط والاقناع.

•اليهود قوة انتخابية منظمة :يشارك اليهود في الانتخابات وذلك بسبب أنهم جماعات متعلمة، ومنظمة يهدفون إلى زيادة نفوذهم وتأثيرهم الانتخابي[2].

للوبي الصهيوني تأثير مباشر وكبير في سياسة أمريكا حيث يشير الكثير من الكتاب إلى مساهمة الحركة الصهيونية في توجيه العقل السياسي الأمريكي نحو فلسطين على الرغم من وجود عوامل أخرى ساهمت في ذلك، حيث نجحت الحركة الصهيونية في كسب دعم الإدارة الأمريكية، ولعب اللوبي الصهيوني كما يرى جون ميرشيمر دورا في إدخال القضية الفلسطينية إلى السياسة الأمريكية[3]، عند قيام دولة الكيان الصهيوني اتجهت الإدارة الأمريكية إلى المبادرة بالاعتراف بها واظهار التزامها تجاهه ضمان استمراريتها، فمعروف ان استمرار وجودالكيان الصهيوني احتاج لقوة كبرى تقف خلفها، وهذا ما أظهرته الإدارة الأمريكية من تعاون عسكري ساهم في تثبيت الصهاينة كقوة قادرة على حماية نفسها.

---

[1] صالح زهر الدين: المرجع السابق، ص7

[2] طلال ناجي، النفوذ الصهيوني في العالم بين الحقيقة والوهم" .الولايات المتحدة نموذجا، مركز دراسات الغد العربي، دمشق، سوريا، 2003 .،ص266

[3] محمد محمود السروجي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، مكتبة جامعة، .النجاح، نابلس 2005 :،ص289

يعمل اللوبي الصهيوني من خلال مؤسستين؛ الأولى تعرف بمؤتمر" الرؤساء ،"، وهو تجمع ضعيف هدفه التأثير على السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وتقريب وجهات النظر بين الإدارة الأمريكية والحكومة االصهيونية، والمؤسسة الثانية"ايباك " وهو اللوبي الموالي للكيان الصهيوني، كما هي مسجلة رسميا بناء على الاحكام الصهيونية المتعلقة بالجماعات الضاغطة، وفي عمله يعتمد اللوبي على أربعة مبادئ وهي الواقعية، والمرونة، التصاعد والانتقال، ومبدأ اللاتراجع[1] .

من الوسائل غير مباشرة التى يستعملها اللوبي في التأثير نجد السيطرة على الإعلام وعلى العالم الأكاديمي ومراكز الفكر في أمريكا، وسيطرة على الاعلام وذلك لتحقيق أهداف الصهيونية وازاحة العقبات من طريقها، ولها تأثير في مجال الدراسات والبحث العلمي، حيث تتغلغل القوى الموالية لصهاينة في كافة مناحي مؤسسات ومعاهد الدراسات، والبحوث، والتخطيط الاستراتيجي الفكري في الولايات المتحدة وتهيمن عليها .وتؤثر في مجال السيطرة على العالم الأكاديمي، حيث واجه اللوبي صعوبات جمة في مساعيه وحملاته لخنق الجدل بشأن الكيان الصهيوني، وشل نشاطات النقاش حولها في أروقة الكليات والمحافل الدولية، وذلك لأن الحرية الأكاديمية إنما هي قيمة جوهرية في الصميم منظومة القيم هذا مت جهة، ومن جهة أخرى من الصعب تكميم أفواه الأساتذة الكبار الراسخي القدم في مناصبهم الأكاديمية أو تهديدهم أو إسكاتهم[2]

[1] محمد محمود السروجي: المرجع السابق، ص389 .

[2] عبد الرحمان تيشوري،: النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، القسم6 ،2008، ص.13

المحاضرة رقم 3: دور أمريكا في ميلاد الكيان الصهيوني.

1- المشروع الأمريكي بوضع فلسطين تحت الوصاية الدولية 20 أبريل 1948م.

بعد أن طالبت الإدارة الأمريكية بإلغاِء قرار التقسيم، تبنت مشروع الوصاية، هي أحـــــد الحلول المقترحة لمعالجة الحالة في فلسطين بعد قرار إلغـــــاءالتقسيم وقد نص المشروع (*):

"توضع فلسطين تحت الوصاية الدولية، حيث يعين مجلس وصاية دولي، ويعين مجلـــس شـــــيوخ مناصفة (بين العرب واليهود)، ومجلس نواب حسب عدد السكان، وذلك لمدة 3 سـنوات، كمـا يضع الحاكم العام رئيس مجلس الوصاية التوصيات بشأن بيع وانتقال ملكية الأراضي، ويجـري استفتاء عام بعد ثلاث سنوات"[1].

صدر عن مجلس الأمن قراراً بإقامة لجنة هدنة في فلـسطين، وكـان ذلـك فـي 23 أبريل/نيسان 1948م، وجاء في هذا القرار "إن مجلس الأمن: يقيم لجنة هدنة لفلسطين مكونـة من ممثلين لأعضاء مجلس الأمن الذين لهم قناصل في القدس"[2].

[1] ملف وثائق فلسطين، ج1، مصدر سابق، وثيقة رقم 211، ص 927.
[2] ملف وثائق فلسطين، ج1، مصدر سابق، وثيقة رقم 212، ص 927.

هناك عدة عوامل دفعت الرئيس الأمريكي ترومان (*) للموافقة على مشروع الوصـــــاية، أهمها التنفاس الحاد مع الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي على النفوذ، خاصة فـــي الـــشرق الأوسط، إذ كـــان يعتقد مستشاروه السياسيون والعسكريون بوجود سياسـة سـوفيتية لاسـتنزاف الحلفاء في الشرق الأوسط، وكذلك حتى لا تفقد أمريكا التأثير في أوروبا بإرسال جيشها إلـى فلسطين[1].

بدأت على الفور حملة صهيونية واسعة، لإلغـــاءء موضوع الوصاية والعودة لقرار التقسيم، ووقع الرئيس الأمريكي بين ضغط الصهاينة وضغط مشرعي السياسة الخارجية والاســتراتيجية، وقد استسلم الرئيس للضغوط الصهيونية، وأعلــن فــي 25 مــارس/آذار 1948م، أن اقتـراح الوصاية لا يناقض التقسيم، ثم أوقفت أمريكا مشروعها نـهائياً في 12 مايو/أيار 1948م[2].

كــانت الوكــالة اليهودية قد عارضت بشدة موضوع الوصاية ورفضها لإلغــاء قرار التقـــسيم وقالت في بيانها: "إن الوكـــالة اليهودية تعلن عن رفضها أي اقتراح يؤدي إلى تأجيل أو منع إقامــة دولة يهودية. ولذلك ترفض الوصاية وتطالب بأن يعترف بها كحكومة لإسرائيل، حين ينتهي الانتداب في موعده المحدد 15 مايو/أيار 1948م، وتتعاون معها المنظمة الدولية على هذا الأساس"[3].

2- قيام الكيان الصهيوني والاعتراف الأمريكي به.

أعلن في مساء يوم الجمعة 14 مايو/أيار 1948م قيام دولة إسرائيل وعلى الفـــور أعلـن الرئيس ترومان اعترافه بالدولة الجديدة[4].

وهكذا سرعان ما غير الرئيس الأمريكي موقفه بفعل قــوة الــضغط الــصهيونية التـــي مورست عليه.

من الملاحظ أن الحكومة الأمريكية لم تستطع تنفيذ قرار التقسيم بالقوة كمـــــا أنها أيضاً لـــــم تمتلك عوامل القوة التي تمكنها من تنفيذ قرار فرض الوصاية على فلسطين

(*) هاري ترومان: الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، أصبح رئيـساً عـام 1945م إلـى 1952م. كان مؤيداً للهجرة اليهودية إلى فلسطين، وكان من كبار مؤيدي تقسيم فلسطين عام 1947م، ولعـــب دوراً شخصياً رئيسياً في تأمين أصوات كافية لإنجاح المشروع في الأمم المتحدة. كانت حكومته أول حكومة تعترف بإسرائيل كما عمل على دعمها بالمال والسلاح (جولدا مائير: حياتي، دار الفكر، بيروت، ب.ت في هامش ص.153) .

[1] توفيق أبو بكر، مرجع سابق، ص 70.

[2] سامي حكيم: أمريكا والصهيونية، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1، القاهرة، 1967، ص 52.

[3] ملف وثائق فلسطين، ج1، مصدر سابق، وثيقة رقم 209، ص 923.

[4] ملف وثائق فلسطين، ج1، مصدر سابق، وثيقة رقم 213، ص931-933.

خاصة وأن الحكومـــة البريطانية أعلنت عن عزمها إلغـــاء الانتداب والجلاء عن فلسطين فيما أعلن وزير الدفاع الأمريكـــي في 29 مارس/آذار 1948م، بأنه ليس للولايات المتحدة قوات لتنفيذ الوصاية، وكان الاعتقـاد فـي البنتاجون "وزارة الدفاع الأمريكية" أن التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة لـن يخـدم سـوى السوفيت لأن معنى وجود قوات أمريكية في فلسطين هو القيام بعمل ضد العرب مما يـدفعهم إلـى أحضان السوفييت[1].

حول اعتراف الرئيس الأمريكي ترومان بقيام دولة إسرائيل فمن المعروف أنه مع اقتراب موعد نهاية الانتداب في 15 مايو/أيار 1948م، تلقى ترومان رسالة من وايزمان يبلغه فيها تـــــــشكيل الحكومة المؤقتة للدولة اليهودية في منتصف ليلة 15 مايو /أيار، ويقترح أن تبادر الولايات المتحدة وتعترف بأحدث ديمقراطية في العالم[2].وبعد 12 دقيقة من إعلان قيام دولة إسرائيل كانت الولايات المتحدة أول حكومة تعترف بدولة إسرائيل[3].

3- مقترحات الوسيط الدولي الكونت برنادوت[(*)] 1948م والموقف الأمريكي منها.

مع تفاقم الأزمة وتدهور الوضع في فلسطين نتيجة لاندلاع القتال، صدر عن الجمعية العامة القرار رقم 186 بتاريخ 14 مايو/أيار 1948م، والذي نص على تعيين وسيط دولي، لتحقيق السلام وتوقيع هدنة في فلسطين وتدعو جميع الأطراف للتعاون لتنفيذ هذه الهدنة، ومن المهام التي أسندت للوسيط الدولي: تأمين سلامة السكان ورفاهيتهم، وحماية الأماكن المقدسة والمواقع الدينية وإيجـاد تسوية سلمية للمشكلة الفلسطينية.

من المهام المكلف بها أيضاً التنسيق مع لجنة الهدنة التي عينها مجلس الأمن في قـــــراره رقم 48 الصادر في 23 أبريل/نيسان 1948م[4].وكـــــانت لجنة الهدنة تهدف إلى مـــساعدة مجلـــس الأمن في تنفيذ القرار رقم 46 لعام 1948م، من جميع الجهات، والعمل

---

[1] أحمد عبد الرحيم مصطفى: "الولايات المتحدة والمشرق العربي"، الكويت، ط1، 1978م، ص83. انظر أيضاً: صالح بويصير: جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية، 2001، ص 223.

[2] Richard Stevens American Zionism and U.S Foreign Policy, 1942-1947,(New York-Pageant Press 1962), P.250 ،انظر الملحق رقم(2)

[3] هنري كتن: فلسطين في ضوء الحق والعدل، ترجمة: وديع فلسطين، بيروت، مكتبة لبنـــان، 1970م، ص75. انظر أيضاً: سامي حكيم: أمريكا والصهيونية، مكتبة الأنجلو مصرية، الطبعة الأولى، 1967م، ص58-59.

[(*)] فولك برنادوت : ديبلوماسي سويدي، ولد في استوكهولم 1895، وهو من العائلة الملكية السويدية ، تـرأس الصليب الأحمر السويدي وعين وسيطاً دولياً من قبل الأمم المتحدة أثناء الحرب العربية الإسرائيلية 1948م، وقتله الصهاينة في القدس في 17 سبتمبر (أيلول) 1948م (http://ar.wikipedia.org/wiki).

[4] هنري كتن: فلسطين في ضوء الحق والعدل، ترجمة: وديع فلسطين، بيروت، مكتبة لبنـــان، 1970م، ص75. انظر أيضاً: سامي حكيم: أمريكا والصهيونية، مكتبة الأنجلو مصرية، الطبعة الأولى، 1967م، ص58-59.

على وقف القتال[1]، وقـــد صدر القرار رقم 48/50 لوقف القتال والقرار رقم 48/53 يناشد الأطراف بتمديد الهدنة [2] للجمعية العامة، وقد أيدت الولايات المتحدة جميع القرارات[3].

قدم برنادوت مشروع لحل الصراع وتسوية المشكلة في فلسطين في 27 يونيو/حزيـران 1948م، للأمين العام لجامعة الدول العربية وإلى حكومة إسرائيل المؤقتة، وقد تـضمن مـشروع برنادوت أفكاراً عامة للتسوية وحل الصراع قابلة للمناقشة والتعديل بعد المفاوضات التي ستجرى مع الأطراف المختلفة للصراع[4].

-مقترحات الكونت برنادوت بخصوص الحدود:

أ) وقد قدم برنادوت تقريره الأول بخصوص حدود فلسطين ودعا إلى إقامة دولتين عربية ويهوديـة ضمن حدود عام 1922م بما فيها شرق الأردن، وأبرز نقاط هذا التقرير:

1- ضم النقب إلي الأراضي العربية.

2- ضم الجليل بأكملها أو جزء منها إلي الأراضي اليهودية.

3- ضم مدينة القدس الشرقية إلي الأراضي العربية ومنح اليهود فيها استقلالاً ذاتياً لإدارة شؤونها.

4- تبقى مدينة يافا تحت الإشراف الدولي حتى يتم التوصل إلى اتفاق نهائي[5].

5- وقد جاء بشكل ملحق للتقرير الأول الذي تضمن مقترحاتها الجديدة للحدود[6].

1- يجب تنفيذ الحدود كما جاءت في قرار التقسيم والاعتراف بحدود الدولـة اليهوديـة التـي أصبحت واقعاً، مع بعض التعديلات لتتلاءم والوضع الإقليمي[7] كما يلي :

---

[1] المصدر السابق، القرار رقم 48، ص 175.

[2] المصدر السابق، القرار رقم 46، ص 174، والقرار 49، ص 175.

[3] المصدر السابق، القرار 50، ص 176، والقرار 53، ص 176.

[4] قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول 1947-1972م، مؤسـسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط 1993. القرار رقم 186، ص 16-17.

[5] ملف وثائق فلسطين، مصدر سابق، الوثيقة رقم 222، ص 953، وثيقة رقم 223، ص 955-956.

[6] الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها: معهد البحوث والدراسات العربية، إشراف: محمد أبو العز، مطابع دار الهلال، القاهرة، ص66-68.

[7] أكرم زعيتر: القضية الفلسطينية، دار المعارف بمصر، 1955، ص 232-233. انظـر أيـضاً: سـمير سيسالم: المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947-1977، رسالة ماجـستير غيـر منـشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص 72.

Year Book of the United Nations, UN. Department of Puplic Information, New York, 1947-1948, P.432

أ-ضم منطقة النقب إلي الأراضي العربية بما فيها المجدل والفالوجة.

ب-ربط الأراضي العربية بخط يمتد من الفالوجة جنوباً حتى اللد والرملة شمالاً ويجب أن تخرجا من أراضي الدولة اليهودية.

ج-ضم منطقة الجليل بكاملها إلى الدولة اليهودية.

2- وعند تطبيقات هذه المقترحات أشار برنادوت إلى أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار الوحدة الجغرافية والجنسية، وأن تطبق على الطرفين بالتساوي وعدم التقيد بالحدود التي أقرها قرار التقسيم[1].

3- يفضل ضم المنطقة العربية في فلسطين إلى شرق الأردن وتسوية حدودها مع جيرانها في وقت لاحق، وذلك لما بينهما (الأردن، المنطقة العربية في فلسطين) من علاقات اقتصادية وسياسية وكذلك روابط تاريخية وجغرافيا ويصعب الفصل بينهما.[2]

4- تعلن حيفا مرفأ حراً على أن يعطي للدول العربية ذات الشأن منفذ إليه، على أن تتعهد الدول العربية باستمرار تدفق البترول العربي[3].

5- إعلان مطار اللد حراً ويعطي للدول العربية ذات الشأن منفذاً إليه[4].

4-مقترحات برنادوت بخصوص القدس واللاجئين:

أما مقترحات برنادوت بخصوص القدس فقد قال في تقريره الأول: "إن القدس تقع في قلب المنطقة العربية في مشروع التقسيم، وأن أية محاولة لعزل هذه المدينة عن محيطها العربي أو أية إجراءات أخرى تفصلها عن الإقليم المخصص للدولة العربية فإنها تثير الكثير من الصعوبات والمشاكل، وبالرغم من المركز الخاص للقدس. فإن أحداً لم يفكر في أي وقت بإدخال القدس ضمن أراضي الدولة اليهودية، ولذلك فإن ضم القدس للأراضي العربية لا يمس بمركز الدولة اليهودية[5]".

رفض الكيان الصهيوني مقترحات برنادوت بخصوص القدس وجاء الرد الإسرائيلي عن طريق موشي شاريت، برسالة أرسلها إلى برنادوت في 5 يوليو/تموز 1948م[6]، وقد

---

[1] هنري كتن: فلسطين في ضوء الحق والعدل، مرجع سابق، ص 63.

[2] أكرم زعيتر: مرجع سابق، ص 233.

[3] U. N. year book 1947- 1948, P. 434.

[4] ملف وثائق فلسطين، مصدر سابق، الوثيقة رقم 222، ص 953.

[5] ملف وثائق فلسطين، مصدر سابق، وثيقة رقم 219، ص 947.

[6] أكرم عدوان: مشاريع تدويل مدينة القدس 1916-1950، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1999، ص 115.

رفــضت الجامعة العربية مقترحات برنادوت في كتــاب رسمي أرسله عبد الرحمن عــزام الأمـين العـام للجامعة العربية في 30 يوليو/تموز 1948م، إلى الوسط الدولي[1].

أما بخصوص اللاجئين فقد قال: كمـا يجب أن تؤكد منظمة الأمم المتحدة حـق الـذين شردوا من بيوتهم بسبب الإرهاب الحالي في العودة إلى ديارهم، كمـــا يجب أن تـــــدفع تعويـضات عن الممتلكات إلى من لا يرغب في العودة إلى دياره[2]، كمـا قدم برنادوت بعـض المقترحــات حول وقف القتال وبالتالي عقد هدنة بين الطرفين يتم خلالها إجـراء مفاوضات غير مباشــرة وإذا تم التوصل إلى اتفاقيات محددة يمكن عرضها على الشعبين في استفتاء عام[3].

5 ـمقترحات برنادوت المعدلة:

لم تختلف كثيراً مقترحات برنادوت المعدلة عن سابقتها من حيث الجـوهر باستثناء مقترحاته حول مدينة القدس، فقد أكـــد على ضرورة اعتراف العرب بدولة إسرائيل ضمن حدودها الحالية[4]، مع بعض التعديلات البسيطة وفق قرار التقسيم، وقد شملت التعديلات مدينـة القـدس بالطبع التي أخرجها برنادوت في هذا التقرير من الأراضي العربية ووضعها تحت إشراف دولـي متمثل بمنظمة الأمم المتحدة، وقد جاء النص بشأنها كالتالي : "بالنظر لما لمدينة القدس من أهمية دينية ودولية، ينبغي وضعها تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة على أن تضمن حريـة العبـادة وزيارة الأماكن المقدسة"[5] .

كمـــا تضمن التقرير ضرورة أن يضمن كـــل من الطرفين حقوق الأقلية الأخرى التي تـــــسكن منطقته، وهكذا نرى أن برنادوت قد تراجع عن مقترحاته بخصوص مدينة القدس وأخرجهـــا مـــن الدولة العربية وأعادها إلى سلطة الأمم المتحدة، كمـــا أنه أقر مشروع التقسيم لعام 1947م[6].

كـــــان تراجع برنادوت عن موقفه نتيجة الضغوط التي مارستها عليه الولايـــــات المتحـــدة والحركـــة الصهيونية التي رأت في ضم القدس إلى الدولة العربية فشل كبيـر لها وكـذلك كـــانـــت هناك ضغوط من بريطانيا والاتحاد السوفييتي، فتراجع عن موقفه، ورغم

---

[1] ملف وثائق فلسطين، مصدر سابق، وثيقة رقم 218، ص 945.

[2] هنري كتن: فلسطين في ضوء الحق والعدل، مرجع سابق، ص 63.

[3] U. N. year book 1947- 1948, P. 436.

[4] ملف وثائق فلسطين، مصدر سابق، ج1، وثيقة رقم 223، ص 955-956. انظر: محمد عـــــزت دروزة: القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج2، المكتبة العصرية، بيروت، 1959، ص 127-128.

[5] أكرم عدوان: مرجع سابق، ص 119.

[6] ملف وثائق فلسطين، مصدر سابق، وثيقة رقم 223، ص 955.

ذلـــك فقـــد رفـــضت مقترحات برنادوت من جميع أطراف النزاع العربية والفلسطينية والصهيونية.[1]

6- الموقف الأمريكي من تقرير الوسيط الدولي برنادوت:

رحبت الإدارة الأمريكية بالتقرير وطالبت جميع الأطراف بالموافقة عليه، واعتبرته يمثـل مبادئ عامة لتسوية عادلة لقضية فلسطين، وقال وزير الخارجية الأمريكي مارشال: "بأنه أســـــاس عادل عموماً لتسوية المشكلة الفلسطينية"[2]، إلا أنه لا يمكن اعتبار هذا الموقف يشكل إجماعاً عاماً في الإدارة الأمريكية، فقد أكـــد "سلير" عضو مجلس النواب عن ولاية نيويورك أن عودة اللاجئـــــين يجب أن تكون مشروطة بالاستقرار الاقتصادي والأمن العسكري لإسرائيل وبإقامة سلم طويل الأمد بين الأطراف بالضمان الأمني للأقليات اليهودية في دول الشرق الأوسط[3].

7- إنشاءلجنة التوفيق الدولية 1948م والموقف الأمريكي منها.

جـــاءت أول محاولة لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي بعد قيام دولة إسرائيل من قبل منظمة الأمم المتحدة، في اجتماع الجمعية العامة الذي انعقد في باريس بتاريخ 11 ديسمبر/كانون الأول 1948م، وأصدرت القرار رقم 194[4]، بتشكيل لجنة التوفيق الدولية، الدولية، وتألفت اللجنة من ممثلين عن فرنسا والولايات المتحدة وتركيـــا، وقد صدر القرار بموافقة 35 صوت، و15 صوت معارض للقرار وامتناع 8 عن التصويت[5].

جاء في القرار: "أن الجمعية العامة قد بحثت الحالة في فلسطين، من جديد تعرب عن عميق تقديرها للتقدم الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الأمم المتحدة الراحل فـــي سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلية في فلسطين، تنشئ لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة تكون مهمتها:

---

[1] مهدي عبد الهادي: المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلـــول الـــسياسية 1934-1974، المكتبـــة العـــصرية، بيروت، 1975.

[2] محمد شديد: الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة: كوكب الـــريس، جمعيـــة الدراسات العربية، القدس، 1985، ص 93-96.

[3] توفيق أبو بكر: مرجع سابق، ص 80-81.

[4] قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، مج1، قرار الجمعية العامة رقم 194، ص-19. 18

[5] قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، مصدر سابق، ص 19. انظر: ســـمير سيسالم، مرجع سابق، ص 81.

أولاً: القيام بالمهمات التي أوكلـــــت إلى وسيط الأمم المتحدة السابق (الكونت برنادوت) بموجب قرار الجمعية العامة رقم 186 الصادر في 14 مايو/أيار 1948م[1].

ثانياً: تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها إليها القـــرار الحـــالي وتلـــك المهمـات والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

ثالثاً: القيام بنـاءء على طلب مجلس الأمن، بأية مهمة توكلهـا قرارات مجلس الأمن إلـى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة[2].

وقد حدد باقي نص القرار المهمات، التي تتلخص في:

1- السعي لإيجاد تسوية سلمية.

2- تسهيل عودة اللاجئين إلى وطنهم.

3- إيجاد خطة لحل مشكلة وضع مدينة القدس[3].

أعمال لجنة التوفيق الدولية والدعم الأمريكي:

تمركـزت نشاطات اللجنة، تحت تأثير الولايات المتحدة، التي كـانت العنصر المحـرك فيها حول كيفيـة حل مشكلة اللاجئين، من خلال تحويل قضيتهم من قضية شـعب طـرد مـن أرضه وسلب وطنه، إلى قضية خيام وإعاشة وتوطين. وقد قدمت الولايات المتحـــــدة مقترحـــات جديدة، من خلال "لجنة التوفيق الدولية"، عرفت باسم خطة "ماك جي"، وقد نصت على:

1- تتأسس التسوية على حل مشكلة اللاجئين، من خلال عملية توطين واسعة، في نطاق برنامج عام لتطوير المنطقة.

2- تتعهد الولايات المتحدة بتقديم معظم نفقات البرنامج.

3- يطلب من الكيان الصهيوني إعادة مائة ألف لاجئ إلى بلادهم.[4]

على أثرها، قام "جي" يزيارة لبيروت في مارس/آذار عام 1949م، لشرح هذه الخطـة، التي أطلق عليها "خطة التطوير الاقتصادي للشرق الأوسط"، حيث تدعو إلى تقـــــديم

---

[1] أكرم عدوان: مرجع سابق، ص124.

[2] المرجع السابق، ص124.

[3] عبده الأسدي: المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية، صامد الاقتصادي، العدد 101، شهر 7 و8 و9،1995، ص 63. انظر: عادل مالك: من رودس إلى جنيف، دار النهار للنشر، بيروت، 1973م، ص 62.

[4] عبده الأسدي: مرجع سابق، ص 63.

مساعدات اقتصادية وتكنولوجية إلى الدول المرشحة لتوطين اللاجئين، من قبل وكالة تشرف عليها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، في إطار امتصاص اللاجئين، من خلال المشروعات الاقتصادية، وتوطينهم، دون الرجوع إلى رغبتهم في العودة إلى أراضيهم، في هذه المرة، طلب عودة مائة ألف لاجئ فقط، من أجل تذليل العقبات السياسية، وقد اشترطت إسرائيل اعترافاً شاملاً بها، وتوطين العائدين وفق رغبتها ثم ما لبثت أن تراجعت عن موقفها، وانتهت هذه الخطة إلى الفشل.[1]

المحاضرة الرابعة: دور أمريكا في الصراع العربي الصهيوني.كيان الصهيوني خلال حرب 1948م.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية وافدة جديدة إلى الشرق الأوسط حيث كانت انجلترا وفرنسا وروسيا تتدخل في شئون المنطقة منذ القرن التاسع عشر، وكان البريطانيون طوال عقود يخافون أن يسيطر طرف آخر على الشرق الأوسط وبذلك يقطع طريقهم إلى الهند، ولم يتدخل الأمريكيون في المنطقة إلا في الثلاثينات حيث تم اكتشاف بحيرات شاسعة من النفط تحت رمال السعودية المجدبة وقد اجتمع الرئيس الأمريكي روزفلت مع الملك السعودي عبد العزيز يوم 1945/2/14م على ظهر الباخرة كوينسي فوق مياه قناة السويس وقد قام روزفلت بإهداء الملك كرسيه المدولب الإحتياطي (ذو العجلات)[2]، وبعد ذلك أصبحت السيطرة على حقول النفط مصلحة حيوية، لم تكن مؤسسة الأمن القومي الأمريكي لتقبل بتعريضها للخطر، وقد قال مسئول أمريكي في عام 1948م : "ربما تكون السعودية أغنى مكافأة اقتصادية في التاريخ".[3]

---

[1] Michael Jansen, The united states and the Palestinian people, Beirut, 1970, P. 130.

[2] محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1986م، ص47-49. أنظر: محضر الإجتماع بين الملك عبد العزيز والرئيس الأمريكي روزفلت في ملحق الوثائق في كتاب هيكل ملفات السويس، الوثيقة رقم 9، ص 624، والوثيقة رقم 10، ص626-627.

[3] أندور وليسلي كوكبيرن: مرجع سابق، ص26-27.

أ- وقد اتخذت وزارة الخارجية والمؤسسة العسكرية في شجب أي تأييد رسمي للقضية الصهيونية ليس بسبب القلق على مصير السكان العرب في فلسطين، ولكن لأن التأييد قد يضايق الحلفاء المهمين مثل الأسرة السعودية، وهكذا نرى أن مواقف الدول الكبرى كانت تتوافق مع مصالحها وليس وفقاً للمبادئ المعلنة.

a. كان هذا هو موقف الولايات المتحدة في البداية لكن الإدارة الأمريكية خضعت للضغوط الصهيونية، خاصة بعد الانتخابات التي أدت إلى فوز الرئيس الأمريكي هاري ترومان، كما ذكرنا في المبحث السابق، وقامت الجالية اليهودية الأمريكية بدور كبير في مساعدة القضية الصهيونية ودعمها في مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وقدمت الأموال اللازمة لتمويل صفقات السلاح التي اشترتها العصابات الصهيونية في أوروبا الشرقية، خاصة الأسلحة التشيكية التي لعبت دور خطير ومهم جداً في تسليح العصابات الصهيونية في الحرب، يقول رابين : "إن الأسلحة التي جاءتنا من تشيكوسلوفاكيا لولاها لما انتصرت إسرائيل، ولا حتى صمدت في الحرب"[1]. وقد قدم كثير من اليهود الأمريكيين مساعدة أكثر فعالية، ومثال ذلك فإن شركة الطيران التي أوصلت الرادار الأمريكي إلى الحكومة التشيكية في كانون الأول 1948م كانت تسمى "سيرفس ايروايز" وكان أسسها مهرب يهودي أمريكي اسمه أدولف وليام شويمر، وكان مهندس سابقا مع شركة (تي دابليو-إيه) إذ كان يربطه الإخلاص للصهيونية بطاقة لا حدود لها، للعمل

[1] مذكرات اسحق رابين: ترجمة دار الجليل، دار الجليل، عمان، 1993م، ص57.

(*) الهاجناة : منظمة عسكرية صهيونية أسسها بن جوريون وكانت أكبر المنظمات الصهيونية ولعبت الدور الرئيسي في اغتصاب فلسطين وأصبحت نواة الجيش الإسرائيلي بعد تأسيس دولة إسرائيل 1948م (أكرم زعيتر : القضية الفلسطينية، دار المعارف بمصر، 1955م، ص144).

لصالح أمن إسرائيل، ويروي هانك غرينسبن وهو صحفي يهودي أمريكي أن عليه أن يلغي كل شيء ويطير فوراً إلى هاواي للتفتيش على مجموعة من المواد الفائضة عن الحرب والتي تحتاج إليها الهاجاناة (*) في فلسطين.[1]

ب- قدم اليهود الأمريكيون الرادار الأمريكي للحكومة التشيكية مقابل كميات كبيرة من سلاح المدفعية والطائرات الحربية التي ساهمت في حسم الكثير من المعارك في فلسطين.[2]

ت- تجنيد الضباط العسكريين الأمريكيين في صفوف المنظمات الصهيونية:

ث- من أشكال التجنيد التي مارستها الحكومة الصهيونية السرية، والتي اهتم بها الموظفون العسكريون الأمريكيون ومسئولو الاستخبارات اهتماماً أوسع، كانت العروض المباشرة المقدمة إلى العسكريين الأمريكيين، بمن فيهم أولئك الذين كانوا في الخدمة الفعلية، وكان هذا الأمر يمس الولايات المتحدة مباشرة.

ج- ففي سنة 1948م كان القانون الأمريكي ينص على أن أي مواطن أمريكي يقبل ويمارس وظيفة ضابط في خدمة بلد أجنبي في حالة حرب مع بلد أجنبي آخر في حالة سلام مع الولايات المتحدة سيكون عرضة لغرامة لا تتجاوز ألفي دولار، أو لحبس لا تتجاوز مدته ثلاثة أعوام، أو لكلا الأمرين معاً، وكان الأساس التشريعي لهذا القانون الفدرالي هو ما يعرف بقانون الحياد. كما أن الدستور الأمريكي كان يحظر على ضباط الجيش الأمريكي النظامي المتقاعدين قبول أي أجر أو وظيفة، أو لقب من أية حكومة أجنبية. وقد كان بإمكان ضباط الاحتياط من الذين ليسوا في

[1] أندور وليسلي كوكبيرن: علاقات خطرة، مرجع سابق، ص27.
[2] جولدا مائير: مرجع سابق، ص182.

الخدمة الفعلية أن يقبلوا مثل ذلك المنصب، لكن قوانين الجيش حينئـــذ نصت على أن مثل هذا العمل يعـــــــرض الضابط صاحب الشأن للطرد الفوري، وفي آب/أغسطس 1947م أصدرت وزارة الخارجية مذكــرة دورية (رقمها 747) مفادها أن أي مواطن أمريكي عسكرياً كـــان أم مدنياً يلتحق بقـــوات مـــــسلحة أجنبية "يفقد حقه في الاعتراف به كمواطن طوال مدة خدمته هذه" ويجب سحب جواز سفره منه[1].

ح- وفي وقت مبكر أي منذ كـــــــانون الثاني/يناير 1948م، طلبت وزارة الخارجية من قنصلية القدس أن تبعث لها بتقرير "بأسرع وقت ممكن" عن نشاط الأمريكيين السياسي والعسكري فـي فلسطين. فقد كـان العديد من المواطنين الأمريكيين قد بدأوا فعلاً القتال إلى جـانب الهاجانـاة، وفـي مارس/ آذار 1948م، حاول جاك هيرشورن وهو ضابط في الخدمة الفعلية يخـدم فـي قاعدة غنتر الجوية في مونتغومري بولاية ألاباما، تجنيد ضابط في استخبارات سـلاح الجـو ليصبح طياراً مع القوات اليهودية المحاربة في فلسطين، وقال هيرشورن: في معرض تفـــــسيره أن الضابط لا يمكنه طبعاً لكونه غير يهودي أن يخدم كطيـــــــــار مع الجيش اليهودي، لكن الترتيبات الضرورية ستتخذ كـي يلتحق كطيـار في أحد أسلحة الجو العربية والهدف هو خطف طائرة مقاتلة أو طائرة شحن مع المؤن والمعدات والطيران بها إلى أقـــرب قاعـــدة يهوديـــة[2]، ولـــم تكـــن العروض جميعا على مثل هذه الدرجة من الغرابة والإثارة لكن

---

[1] ستيفن غرين: الانحياز-علاقات أمريكا السرية بإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، قبـــــرص، ط1، 1985م، ص40، انظر الملحق رقم(3)

[2]"Confidiidential» summary of information, dated March 25,1948, file 091. 7141Palestine, Decimal Correspondence Files, Office of the Assistant Child of Staff, G-2, Record Group 319, National Archives
نقلا عن ستيفن غرين، ص40.

خلال ســـــــنتي 1948م و1949م وخصوصاً قبل إعلان الاستقلال الإسرائيلي وبعده مباشرة حاولت الحركــة الــصهيونية الــسرية تجنيد "أي رشوة" الآلاف –من دون مبالغة- من العسكريين الأمريكيين في الولايــات المتحــدة وأوروبا وقد تابع مسئولو الاستخبارات الأمريكية هذا التطور باهتمام كبيــر، كمــا اتخــذوا بعــض الإجــراءات لمكافحته، وكــانت التقارير الواردة من فرق الأمن التابع لاستخبارات الجــيش تثيــر القلق بوجه خاص.[1]

خ- توجد الآن لدى (الهاجاناة والأراغون) خطة لتجنيد ضباط جيش ســابقين مــن الــذين يمتلكون القدرة على استعمال أنواع الأسلحة كـــــــافة، للعمل مدربين للمجندين في القوات المـــــــسلحة اليهودية، وتفيد التقارير بأن هناك في البنتاجون شخصاً يمكنه الوصول إلى ملفات الضباط فـــــي مكتب مساعد القائد العام، أنه يمكن هذه المنظمات من الحصول على أسماء ضباط سابقين يملكون مثل هذه المؤهلات.[2]

د- وكانت المعلومات الواردة في هذه الملفات سرية فالضباط الذين حولت أسماؤهم إلى الهاجاناة والأرغون، والذين تلقوا عروضاً فيما بعد كـــان يطلب منهم في الواقـــع انتهاك قانون الحياد وكذلك انتهاك القسم الذي أدوه كضباط يتقلدون رتبة عسكرية، أخيراً فإن جــوازات ســفر مزورة كثيــراً ما منحت للذين قبلوا الخدمة في إسرائيل، وكان من ضباط الجيش النظاميين المتقاعدين الذين تورطوا في خطة التجنيد هذه – استناداً إلى استخبارات الجيش- الكولونيل دافيد"ميكي" ماركــوس، كــان ماركــوس

---

[1] ستيفن جرين: مرجع سابق، ص.41.

[2]"Confidential summary of information dated April 27, 1948, file 091. 7141 Palestine Decimal Correspondence Files. Office of the Assistant Chief of Staff. GZ Group 319 National Archives .

نقلا عن ستيفن غرين ص 41.

يشغل منصب المدعي العام في مانهاتن، وهو المنـــصب الـــذي خلفـــه فيه توماس ديوي حاكـم ولاية نيويورك، كمـا كـان يشغل منصب القائد العام فـــي أركـان الجنرال لوشيوس كلاي في برلين.

ذ- وفي أبريل/نيسان 1948م، خلص تقرير لاستخبارات الجيش إلى النتيجـــة التاليـــة: "أن ولاء ماركـــــــــوس لا يرقى إليه الشك، وأي نشاط يهودي –فلسطيني ظاهر يمارســـه، لـــه أهـــداف سياسية لمساعدة ديوي". وقد انضم ماركـــوس لاحقاً إلى الهاجاناة، وأصبح أبرز ضابط عـــسكري أمريكي حارب مع إسرائيل، وبعد كتـابة هذا التقرير بأقل من شهر، تم تعيـــين مـــاركـــوس قائـــداً لجبهة القدس في الجيش الإسرائيلي الجديد. ويعزا إليه النجاح في مساعدة القوات اليهوديـة فـي فلسطين على التحول من قوة سرية إلى جيش نظامي حديث. لكن ماركـــوس قتل قي أثنـــاءجهوده تلك، إذ أطلق عليه النار خطأ أحد الحراس الإسرائيليين خلال الليل، ولعل ماركـــوس كان فعلاً وفياً للولايات المتحدة، لكن التزامه بقضية إسرائيل كان كاملاً[1].

ر- في مايو/أيار 1948م، كشفت تحقيق أجرته استخبارات الجيش بشأن هذا الموضوع، الهوية المحتملة لـ "الشخص في البنتاغون" الذي كـان يمكن الهاجاناة من الحصول على ملفات مكتب نائب القائد العام بهدف التجنيد، وكـــان هذا الشخص هو الليفتنانت كـــولونيل إليت. نايلز واستناداً إلى تقرير عميل الاستخبارات عن التحقيق، فإن نايلز "صهيوني متحمس، وكان في السابق موظفاً كبيراً فـي منظمة "بني-بريت" وكـان مؤخراً مسؤولاً عن الاتصال بالمحاربين القـدماء". وخلص التقريـر إلـى القول أن نايلز، وشخصاً آخر يعمل في مكتب نائب القائد العام، قد نسخا فوتوستاتيا "بطاقات

[1] ستيفن جرين: مرجع سابق، ص41.

66 – آي" العائدة إلى أسماء مجندين محتملين للهاجاناة، وأرسلاها إلى فلسطين، وكـان يعتقـد أن هـذه البطاقات، بالإضافة إلى الملفات السرية المتضمنة التقارير عن الكفـاءة، تـشكل أسـاس اختيـار المرشحين للخدمة مع الهاجاناة. وقد صنف كـاتب التقرير تقريره هذا من فئة -2؛ فحرف أ يعنـي "مصدراً موثوقاً به تماماً" والعدد 2 يعني "معلومات صحيحة على الأغلب" وكـان ديفيـد ك. نـايلز شقيق الكولونيل نايلز، آنئذ مساعدا للرئيس ترومان ومن أبرز شخصين أو ثلاثة أشخاص نفوذا في البيت الأبيض فيما يختص بالأمور المتعلقة بسياسة الشرق الأوسط[1]، وخلال شـهر مـايو/أيـار 1948م بدا كـأن المجندين الصهيونيين قد تغلغلوا عبر نوافذ وأبواب وأجنحة المستشفيات التابعـة للجيش الأمريكي، ففي ذلك الشهر تلقى الكابتن وليم يونغ، الذي كـان لا يزال مصاباً نتيجة جروحه في الحرب عرضاً من ممثل الهاجاناة. وكما كانت الحال مع قضية قاعدة الطيران في ألاباما، فـإن اهتمام استخبارات الجيش لم يكن منصباً على يونج ولا على المجند الصهيوني، بل على اكتشـاف الطريقة التي نجح بواسطتها الصهيونيون في التغلغل داخل جهاز موظفي المستشفى[2].

ز- وكـان العرض المالي المقدم إلى الجنود ذو الخبرة، من الذين قبلوا الذهاب إلى فلسطين كبيراً فقد عرض على الطيارين 600 دولار شهرياً بالإضافة إلى العلاوات، وهو معاش يفـوق قليلاً ما كان يحصل عليه الطيارون في القوات المسلحة الأمريكيـة

[1] ستيفن جرين: مرجع سابق، ص42.

[2] "Secret agent report by Lyman G.White, dated April, 28. 1948 in "ID Files" Records Of the Document Library Branch, Officice of the Assistant Chief of Staff. G-2. Record Group 319, National Archives.42 نقلا عن سيفن غرين، ص-

سـنة 1948م. وقـد كـان للهاجاناة اتصالات وعلاقات مع أعضاء في الحرس الوطني الأمريكي.[1]

س- الدعم الأمريكي بالأسلحة للكيان الصهيوني:

ش- لفترة خمس سنوات ما بين 1945م و1949م، ازداد تدفق الأسلحة والرجال مـــــن الحركـــــة السرية الصهيونية الأمريكية على فلسطين ازدياداً مضطرداً، وكـــــانت الأسلحة في معظمها مـــشتراة، لكن البعض منها كـــان مسروقاً، وعلى كـــل حال فقد كـــانت جميعها غير قانونية، وكـــانـــت المنظمـــات الصهيونية الأمريكية، المرتبطة بالهاجاناة أو بالأرغون تعمل بصورة علنية تماماً. فـــصدرت فـــي الصحف الرئيسية إعلانات تطلب المتطوعين، وكـــــان لبعض المنظمات أجنحة داخل فنادق نيويورك، حيث تتم عملية مقابلة المتطوعين وتثقيفهم قبل إرسالهم إلى الشرق الأوسط وعلى الـــرغم مـــن أن الهيئات المنفذة للقوانين في أرجاء البلد كـــافة، كـــانت تلاحق منتهكي القوانين بنشاط، وتتـــشدد علـــى الأخص حيال موضوع تصدير الأسلحة فإن القضاة كثيراً ما عاملوا المذنبين برفق، وفـي منطقـة نيويورك على الأخص، كثيراً ما أفرج عن المحكومين بأحكام يرجأ تنفيذها أو بغرامات شكلية.[2]

---

[1] "Secret" memorandum from Col.John : aylor to Director of Intelligence, U.S Army ، Dated June 3, 1948, file 091. 7141 Palestine, Decimal Correspondence Files, Office of the Assistant Chief of Staff. G-Z, Record Group 319, National Archives. "Secret" memorandum from Col. John : Kaylor to Director of Intelligence, U.S Army, dated June 3, 1948, file 091. 7141 Palestine, Decimal Correspondence Files, Office of the Assistant Chief of Staff. G-Z, Record Group 319, National Archives.المصدر السابق-

[2] ستيفن جرين: الانحياز، مرجع سابق، ص43.

ص- ولا غرابة في أن عمليات تهريب الأسلحة كـــانت تجري في الوقت الذي كـــان فيـــه أغلبيـــة الرأي العام الأمريكي يتعاطفون مع اليهود بعد ما جرى في معسكرات الموت النازية، فبالنسبة إلى أغلبية الأمريكيين، كـــــــــان الصهيونيون الأمريكيون الذين يساعدون ما تبقى من يهود أوروبا في إنشـــــــــاء وطن في فلسطين يقومون بعمل إنساني، وإذا حدث أي انتهاك للقوانين، فقد كـــان يوصف عادة بأنـــه انتهاك خلقي. وهكذا يرى الباحث كم كان حجم الإعلام الصهيوني مؤثراً؛ بل وحاسماً في الدعم الأمريكي الذي كـــان له دور خطير في انتصار الصهاينة. وفيما يلي نموذج من هذا التفسير يرد في كتـــاب جوزيف هيكلمان: "متطوعون أمريكيون في حرب الاستقلال الصهيونية". "لماذا عمد من هم في العادة مواطنون أوفياء إلى خرق قوانين بلادهم عمداً إنني أرى أن إيمـــان هـــؤلاء الرجـــال الراسخ بحكومتهم هو الذي دفع بهم إلى تحديها، ألم يكن إنشاء وطن يهودي ثابت وقابل للحياة يكمل التبرير الإنساني للحرب العالمية الثانية ويتممه ألم يكن ذلك مثالاً معيناً لخدمة الأهداف العليا التي تمنح الحكومات تبريرها الخلقي؟ ألم تعلن الولايات المتحدة مراراً دعمهـــا الراســـخ لقيـــام دولـــــة يهودية.... بما في ذلك اعترافها الواقعي الفوري بإسرائيل يوم 14 مايو /أيار 1948م".[1]

ض- ومن المشكوك فيه أن الاستخبارات الأمريكية كـــــانت تملك تقديرات عن الحجـــــم الإجمـــــــالي للأسلحة غير الشرعية التي تدفقت على فلسطين اليهودية /إسرائيل، خصوصاً في الفتـرة 1949 1948-م عندما أضحى هذا الدفق سيلاً. ويقدر هيكلمان أن حجم المساعدات الأمريكية الخاصة إلـــــــى اليهود في فلسطين بلغ خلال الحرب

[1] Joseph Heckteman, American voluntreers and Israel's war of Independence (New .York, KTAV publishing house, 1974), P. 254.

1300 مقاتل متطوع، وما بين 15 إلى 20 مليــون دولار[1]، والرقمان أقل من الحقيقة كثيراً فالمتطوعون الأمريكيون لم يكونوا سوى جزء ضئيل من العدد الإجمالي، فقد كان جزء كبير من هيكلية القيادة في إسرائيل وأغلبية سلاح طيرانها يتكون من متطوعين أجانب. ففي سنتي 1948-1949م لم يكن العرب يحاربون يهود فلسطين بل قوات وموارد الجالية اليهودية العالمية مجتمعة. إذ يفيد تقرير من سفارة أمريكا في لندن في فبراير/ شباط 1948م بمحاولة قام بها أحد الصهاينة ويدعى إدوارد كرايسلر لشراء مائة ألف بندقية حربية من مخازن الأسلحة البريطانية الفائضة وتصديرها إلى الولايات المتحدة، ومن ثم إعادة تصديرها إلى فلسطين، بالإضافة إلى 300 مليون رصاصة، وقدرت قيمة هذا الطلب بعشرة ملايين دولار[2].

ط- ومنحت الأسلحة المستوردة بهذه الكميات يهود فلسطين تفوقاً عسكرياً في الشرق الأوسط وكان أمر آخر يثير قلق الاستخبارات الأمريكية، وهو نوع الأسلحة التي استوردها الصهاينة أو حاولوا استيرادها إلى الشرق الأوسط، وهي من مخازن الأسلحة الفائضة المستودعة في أوروبا بعيد الحرب العالمية الثانية. وقد بعث الملحق العسكري الأمريكي في بروكسل بتقارير متلاحقة إلى استخبارات الجيش، في أبريل/نيسان ومايو/أيار ويونيو/حزيران 1948م، تفيد بأن مكتب بلجيكا للعون المتبادل كان يطالب بتصريح فيما يتعلق بسياسة بيع بعض المؤن التابعة للجيش الأمريكي والموجودة لدى المكتب إلى القوات اليهودية في فلسطين. وجاء الجواب من قسم الخطط والعمليات في الجيش، أنه على الرغم من أن الحكومة الأمريكية لا تملك أية سلطة على ممتلكاتها الفائضة ما تم بيعها إلى حكومة أجنبية،

[1] Ibid, P. 255.

[2] توفيق أبو بكر، مرجع سابق، ص 75-76.

فإن إعادة البيع إلى حكومات ثالثة أمر يخالف سياسة وزارة الخارجية (السياسة المتبعة)، وإن مثل هذه المبيعات يؤثر سلباً على حصول أي بلد متورط على أية مساعدة قد يطلبها في المستقبل.[1]

ظ- وفي يونيو/حزيران 1948م بعث الملحق العسكري الأمريكي بتقرير عن استعداد شركة بلجيكية لتصدير 10 دبابات و26 عربة مصفحة أمريكية و64 نصف مجنزرة إلى فلسطين. وفي الوقت ذاته، طلب الملحق العسكري البلجيكي في واشنطن نماذج من مخزونات المعدات السامة من مستودع ألماني للذخيرة السامة تم الاستيلاءعليه في بافاريا بألمانيا، وبعد أيام قلائل أرسل الملحق العسكري الأمريكي في القاهرة تقريراً عن وجود دلائل موثوق بها، في تل أبيب وأماكن أخرى في المنطقة، على أن القوات اليهودية كانت تستعد لاستخدام الغاز للهجوم على مراكز السكن العربية.[2]

ع- ومن حين إلى آخر، كان الصهاينة المتورطون في تجارة الأسلحة يتدخلون مباشرة في سياسة الولايات المتحدة الخارجية. ففي يوليو/تموز 1948م، عمد أحد هؤلاء وكان يزعم أنه ممثل رسمي لحكومة الصهاينة، إلى تأنيب سفير الولايات المتحدة في هلسينكي لأنه أبلغ حكومة فنلندا بدعم الولايات المتحدة لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة. وقال للسفير أن عمله هذا يخالف السياسة الأمريكية الحالية تجاه إسرائيل، وأنه في صدد إعداد تقرير عن هذه المخالفة إلى السفارة االصهيونية في واشنطن، واعتبر السفير أن هذا الأمر من الأهمية ما يستوجب الكتابة عنه إلى وزير الخارجية.[3]

---

[1] ستيفن غرين: مرجع سابق، ص44.

[2] المرجع السابق، ص45.

[3] Joseph Heckleman, Op cit, P. 60.

خاتمة

لعبت الولايات المتحدة منذ 1940 الى غاية 1958م، دورا محوريا في منطقة الشرق الأوسط، خاصة أنها كانت المستفيد الأكبر من الحربين العالميتين الأولى والثانية، فيما كانت الدول الشرق الأوسك الخاسر الأكبر، حيث فقدت معظم هذه الدول سياتها، وأصبحت تابعة لإحدى دول المعسكرين الشرقي أو الغربي، حيث حاول كل الساسة الامريكان والاتحاد السوفياتي يسط نفوذه على المنطقة والسيطرة على مقدراتها، خاصة الطبيعية منها، كالنفط مثلا.

تركزت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط على عدة أسس؛ نذكر منها:

- السيطرة على مناطق، النفط خاصة في منطقة الخليج العربي.
- إقامة قواعد عسكرية لمراقبة المنطقة.
- محاولة وقف التوسع السوفياتي الشيوعي في المنطقة.
- تشجيع سياسة الأحلاف بين دول المنطقة، وفي نفس الوقت تشجيع الصراعات بينها من أجل ألقاء هذه الذول ضعيفة وتابعة لها.
- تشجيع قيام دولة الكيان الصهيوني، لكي تلعب دور مراقب المنطقة.
- تدعيم الكيان الصهيوني سياسيا وعسكريا واقتصاديا.
- العمل على تفوق الكيان الصهيوني من أجل جعله كقوة وحيدة في الشرق الأوسط.
- تدعيم العملاء لحكم المنطقة، خاصة البلاد العربية منها.
- محاولة الانفراد بالبلاد العربية الإسلامية ووقف المد الشيوعي بها.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

[1]- صالح زهر الدين: اليهود الأمريكيون واللوبي الصهيوني، موسوعة الإمبراطورية الأمريكية، مكتبة .الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 2004 .

[2]- عبدالوهاب المسيري: اليهود واليهودية الصهيونية، المجلد6 ، دار الشروق، مصر، 1999،.

[3]- طلال ناجي: النفوذ الصهيوني في العالم بين الحقيقة والوهم" .الولايات المتحدة نموذجا، مركز دراسات الغد العربي، دمشق، سوريا، 2003 .

[4]- محمد محمود السروجي: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، مكتبة جامعة، .النجاح، نابلس، فلسطين، 2005م.

[5]-عبد الرحمان تيشوري: النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، القسم6 ،2008.

[6]- سامي حكيم: أمريكا والصهيونية، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1، القاهرة، مصر، 1967[1] .

7- حمد عبد الرحيم مصطفى: "الولايات المتحدة والمشرق العربي"، الكويت، 1978م.

8-صالح بويصير: جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية، 2001.

[9] -هنري كتن: فلسطين في ضوء الحق والعدل، ترجمة: وديع فلسطين، بيروت، مكتبة لبنـان، 1970م،

سامي حكيم: أمريكا والصهيونية، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1967م.

[10] أكرم زعيتر: القضية الفلسطينية، دار المعارف ، مصر، 1955.

11- ســـــــمير سيسالم: المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947-1977، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.

12-عاصم الدسوقي: الولايات المتحدة وفلسطين من التقسيم إلى إقامة إسرائيل، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1985م.

13-عاصم الدسوقي: الولايات المتحدة وفلسطين من التقسيم إلى إقامة إسرائيل، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1985م.

[14]- أكرم عدوان: مشاريع تدويل مدينة القدس 1916-1950، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر .1999.

[15]-مهدي عبد الهادي: المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلـــول الـــسياسية 1934-1974، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان 1975.

[16] محمد شديد: الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة: كوكب الريس، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1985.

[17]-عبده الأسدي: المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية، صامد الاقتصادي، العدد 101، شهر 7 و8 و9،1995.

18-عادل مالك: من رودس إلى جنيف، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، 1973م.

[19]-محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، مركز الأهـــرام للترجمـــة والنشر، القاهرة، 1986م،

[20]-مذكرات اسحق رابين: ترجمة دار الجليل، دار الجليل، عمان، 1993م.

[21]-ستيفن غرين: الانحياز-علاقات أمريكا السرية بإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، قبرص، ط1، 1985م.

22- ديفد ليش: الشرق الأوسط والولايات المتحدة، ترجمة أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 2005م.

المراجع الأجنبية:

[1-] Confididential» summary of information, dated March 25,1948, file 091. 7141Palestine, Decimal Correspondence Files, Office of the Assistant Child of Staff, G-2, Record Group 319, National Archives

2- Richard Stevens American Zionism and U.S Foreign Policy, ‹1942-1947,(New York-Pageant Press 1962)

Michael Jansen, The united states and the Palestinian people, . 3 ..Beirut, 1970